تاريخ قانونية كتابات العهد الجديد

The History of the New Testament Law

د. حمزة العايش[1]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

hamzalaiche@yahoo.com

تاريخ الوصول :2017/05/04 القبول: 2019/10/31 /النشر على الخط: 2020/01/15

Received: 04/05/2017 / **Accepted**: 31/10/2019 / **Published online** : 15/01/2020

الملخص :

إن أسفار العهد الجديد التي هي متداولة اليوم بين المسيحيين في الشرق والغرب، لم تكن في يوم من الأيام مقبولة بالشكل الذي وصلت به إلينا، فقد كان هناك خلاف كبير وشاسع بين الكنائس الشرقية والغربية وكذلك بين آباء الكنيسة على اختلاف مذاهبهم في تحديد أيّ الأسفار أحقّ بالقبول والاتصاف بصفة القانونية، فقبلت أسفار لم تدرج اليوم ضمن أسفار العهد الجديد، ورفضت أخرى هي اليوم من أهمّ أسفار العهد كرسالة بولس إلى العبرانيين. في هذا المقال سوف نحاول بإيجاز الوقوف على المحطات المهمة في تاريخ قانونية أسفار العهد الجديد، وسوف نحاول الإجابة على هذه التساؤلات المهمة :هل الأسفار التي قدست في القرون الأولى ظلت مقدسة في زمن العهد الجديد أم أنها رفضت وقدست في مكانها كتابات لم تحظ بأي اهتمام من قبل؟، هل اختلف الآباء والكنائس حول أسفار العهد الجديد، أم إن الجميع قبلها؟، كيف ومتى أصبحت كتابات العهد الجديد قانونية ومتساوية مع كتابات العهد القديم في القداسة؟، ما هي المعايير المحددة لقانونية العهد الجديد؟ وهل كان هناك إجماع بين المسيحيين على تلك المعايير؟

الكلمات المفتاحية: العهد الجديد- القانون- تاريخ- القانونية.

Summary

the New tastaments books which are circulated by the East and the West today were not accepted by the way they reached us today,because their was huge différence between the Western and the Eastern churches as there was à difference between Popes themselves in limiting which of the tastaments deserves the acceptance and deserves to have the quality of legality .So , many tastaments were accepted and never includedvwithin the New Tastament , on the other hand, many others were refused yet they are considered to be the most important in the new testament.in this article , WE will briefly Put a spot on the important stages in the history of the of the New tatstament and we will try to answer these important questions are the tastaments which were sacred in the first centuries, were still sacred in the time of the New tastament or were they refused and other writings that didn't have any interest were sacred instead

Inspiring:

-did the popes the churches disagree on the old testament books , or did they accept them?

- how and when were the writings of the New Testament légal and equal with the writings of the old tastament in holiness?

-what are the standards that limit the legality of the New Testament?and was there à consensus between the Christians on these standards?

Keywords: New Testament, Law, History, Legal, Sacred.

[1]- المؤلف المرسل: حمزة العايش الإيميل: hamzalaiche@yahoo.com

تعود الأصول اللغوية لمصطلح (قانون) إلى الكلمة اليونانية «كانون» «cannon» وهي العصا المستقيمة كالمسطرة التي تستخدم في قياس شيء ما أو لحفظه مستقيما، وقد كان البناءون يستعملونها كثيرا، لكن الكلمة استخدمت لتعبّر عن معاني أخرى، أولها المعنى المجازي، حيث أطلقت الكلمة على القاعدة التي تقاس عليها الأمور كالقواعد اللغوية في النحو، ثم أخذت معنى آخر فأضحى القانون هو الشيء الذي يقاس، وبهذا المعنى أطلق على الكتب المقدسة، فيذكر أوريجانوس (185-253)م أنّ الأسفار هي القانون، لأنّها قبلت لدى الكنيسة. وفي رسالته «السارة» يقول أثناسيوس عن الكتب المقدسة « أنها معتبرة قانونية». بهذه الكيفية تحوّلت الكلمة عن معناها الأصلي لتعني الكتب المقدّسة، فالكتاب القانوني هو الكتاب الذي اعترفت به الكنيسة ووضعته من ضمن كتبها المقدّسة التي لها السلطان في العقائد والسلوك.[1]

فقد كانت السلطة العليا في أمور الدين عند مسيحيي في الأجيال الأولى تتمثل في العهد القديم (الشريعة والأنبياء) وكذلك تعاليم المسيح التي كانت تتداول شفهيا، ولم تتم قانونية أسفار العهد الجديد في آن واحد ولم تتأت لها تلك القدسية والسلطة عن باقي الكتابات إلا بعد قرون من زمن تأليفها، بعد اختلاف طويل وجدال واسع بين الكنائس وبين آباء الكنيسة، ولذلك يلزم تتبع هذا التاريخ الطويل لقانونية أسفار العهد الجديد والإجابة على مجموعة من التساؤلات العديدة التي تطرح نفسها في هذا السياق والتي تمكننا من الإحاطة بذلك التاريخ الطويل والوقوف على أهم الخلافات والآراء والأحداث التي تمخض عنها فيما بعد مجموعة كتابات قانون العهد الجديد المتداولة اليوم:

- هل الأسفار التي قُدِّست في القرون الأولى ظلت مقدسة في زمن العهد الجديد أم أنها رفضت وقُدِّست في مكانها كتابات لم تحظ بأي اهتمام من قبل؟.
- هل اختلف الآباء والكنائس حول أسفار العهد الجديد، أم أن الجميع قبلها؟.
- كيف ومتى أصبحت كتابات العهد الجديد قانونية ومتساوية مع كتابات العهد القديم في القداسة؟.
- ما هي المعايير المحددة لقانونية العهد الجديد؟ وهل كان هناك إجماع بين المسيحيين على تلك المعايير؟.

1-الدّراسات السابقة للموضوع.

[1] – المدخل إلى العهد الجديد، فهيم عزيز، دار الثقافة المسيحية، القاهرة، ص145. بتصرف

الحقيقة أنّ موضوع تاريخ قانونية العهد الجديد، قد تمّ تناوله ودراسته من قبل عدة باحثين مسيحيين، أهمهم يوحنا كرافيذوبولوس في كتابه تاريخ قانون العهد الجديد، لكنّ الملاحظ أنّ أغلب تلك الدراسات لم تكن موضوعية إلى الحد الكافي، لأنها في الغالب تأتي وفقا لوجهات النظر التقليدية للكنيسة المسيحية، حيث يُنظر إلى المسار الذي سلكته الكتابات المقدسة بنوع من القداسة والتمجيد، إلى جانب كون تلك الكتابات في حد ذاتها وحيًا معصومًا، كُتِب لكي يكون مرجعا مقدسا لجميع المسيحيين باختلاف طوائفهم، كذلك فإن أغلب الدراسات السابقة لموضوع تاريخ القانونية، لم تُعْن بالدور المهم الذي لعبه الهراطقة (في نظر الكنيسة المسيحية) في تجميع الكتابات المسيحية في أسفار موحدة وإعطائها صفة القانونية، فالفكرة الأولى لضم مجموعة من الأسفار وصبغها بالقانونية كانت فكرة هرطوقية بامتياز، هذا أهم ما يعاب على تلك الدراسات، بالإضافة إلى محاولة أصحابها التهويل من الانشقاق والاختلاف الكبير بين الكنائس المسيحية حول كتابات انتهى بها المطاف اليوم كأسفار قانونية معتمدة عند جميع الطوائف، في حين استُبعدت كتابات كانت محل قداسة عند المسيحيين الأوائل.

في هذه الدراسة سوف أتناول موضوع قانونية كتابات العهد الجديد، محاولا تسليط الضوء على الخلاف الواسع الذي ساد عملية اختيار الأسفار القانونية والمعايير الحقيقية المعتمدة في ذلك الاختيار، والدواعي الحقيقية لتتويج أسفار واستبعاد أخرى، مركزا على الدور المهم الذي لعبه الهراطقة في بناء وتحديد أسفار لتكون المرجع المقدس الذي سيلتف حوله المسيحيون في الشرق والغرب.

2-طبيعة الدراسة.

سوف تكون الدراسة في هذه المقال وفقا للمنهج الوصفي أولا، من خلال التتبع التاريخي لتاريخية أسفار العهد الجديد، بداية بمرحلة ما قبل القانونية التي ساد فيها الخلاف بين المسيحيين، في تمييز أو اعتماد أسفار مقدسة للديانة الجديدة، بعد ما كانت كتب الشريعة والأنبياء هي الكتب المقدسة المعتمدة، ثم الفترة التي خفت فيها حدة الخلاف نتيجة التوصل إلى تقنين مجموعة الأسفار واستبعاد ما سواها وفقا لمعايير اختلف فيها هي الأخرى. سيكون اعتمادي أيضا على المنهج النقدي من خلال رد بعض وجهات النظر المسيحية خاصة في قضية استبعاد أسفار واعتماد أسفار دون أي مبرر.

3-اختلاف المسيحيين في تحديد الأسفار المقدسة:

يعتقد البعض أن الأسفار السبع والعشرين التي تشكل العهد الجديد، هي أسفار متفق عليها منذ زمن تأليفها، وهي بنفس الترتيب والاعتماد في الكنيسة الأولى، لكن هذا الاعتقاد لا يضارعه في البعد عن الحقيقة أيُّ شيء آخر، وشهادات آباء الكنيسة تفنده من أساسه، فتلك الأسفار قد قطعت شوطا كبيرا

بين النكران والقبول ليس فقط عند بعض آباء الكنيسة أو بعض المنشقين أو المهرطقين بل بين الكنائس المعتمدة _فيما بعد_ بمختلف اتجاهاتها العقدية. فمن أسفار العهد الجديد ما كان غير معترف به أو مشكوك في صحة نسبته إلى من نسب إليه، ثم بعد ذلك بطريقة أو بأخرى وجد طريقة إلى الأسفار القانونية. ومن العجيب أن توجد أسفارا كانت لها مكانتها الخاصة من التقديس في القرون الأولى من المسيحية لكنها فيما بعد أبعدت من قانون العهد الجديد وأصبحت شبه منسية لا يهتم بها إلا المتخصصون.

جاء في الموسوعة الكاثوليكية: "فكرة وجود العهد الجديد بأكمله وبشكل قطعي منذ البدء منذ عصر الآباء الرسل، فكرة ليس عليها أي دليل تاريخي...من الممكن أن يقال أنه من القرن الثالث الميلادي أو قبل ذلك أن كل هذه الكتب المتضمنة للعهد الجديد اليوم كانت معروفة في كل مكان ولكنها لم تكن مقبولة عالميا ككتب قانونية". [1]

إذن فالعهد الجديد بشكله الحالي المتداول بين الطوائف المسيحية المختلفة هو صنيعة أجيال متعددة بداية بزمن مؤلفيه إلى عصر الآباء الرسوليين إلى عصر المجامع المتأخرة، والاعتقاد بوجوده مكتملا قبل هذه الحقبة الطويلة لا يقوم عليه دليل.

يعد ماركيون (Marcion) المهرطق الغنوصي أول من حاول جمع مجموعة من الأسفار في قائمة موحدة سنة 140م. تضمنت هذه القائمة مقاطع من إنجيل لوقا تخدم اعتقاده في التجسد وعشر رسائل من رسائل بولس الذي يعتبره ماركيون المؤسس الحقيقي للشريعة الجديدة، إذ إن باقي الرسل ظلوا متهودين جدا. وهو يضيف إلى هذا القانون الكنسي كتابه "النقائض"، وهو كتاب أبرز فيه التناقضات بين العهدين القديم والجديد.[2] وقد رفض ماركيون كل العهد القديم قائلا إن الأبطال الروحيين والأنبياء في تلك الأسفار قد خدعهم الله الخالق، كما قال إن الكثير من الكتابات المسيحية قد أفسدها الرسل الكذبة الذين أدخلوا أفكارهم الشريرة وحذفوا التعاليم التي لم يحبوها. ولذلك يلزم القيام بعمل دقيق لإعادة الكتابات المسيحية إلى حالتها السليمة، وهو ما شرع بعمله فعلا. [3]

وفي سنة 170م قام أحد العلماء السوريين يدعى "تاتيان" وكان معلما غنوسيا، بمزج بين الأناجيل الأربعة محاولا إنتاج إنجيل موحد توافقي خال من التناقضات والاختلافات المربكة والسير الغير المنطقي لقصة

---

[1] -http://www.newadvent.org/cathen/03274a.htm -2015

[2] – الهرطقة في المسيحية، ج.ويلتر، ترجمة جمال سالم، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2007م، ص65.بتصرف

[3] – تاريخ الكتاب المقدس، ستيفن م. ميلر وروبرت ف. هوبر، ترجمة وليم وهبة، دار الثقافة، القاهرة، ط1، 2008م، ص93. بتصرف

المسيح. إذ لاحظ مسيحيوا القرن الأول الكم الهائل من التناقضات بين الأناجيل في الواقعة الواحدة من قصة المسيح.

هذا الإنجيل الممزوج المسمى (الدياتسترون) أي توفيق أربعة، في الواقع كان يشمل على أكثر من أربعة أسفار لأن تاتيان أضاف مادة من مصادر أخرى التي من الواضح أنها انتقلت شفاها، وقد أصبح إنجيله المنسوخ بمهارة النسخة المفضلة عند الكثير من الكنائس السورية وظل هكذا إلى أوائل القرن الرابع عندما أعلن أسقف في المنطقة أن تاتيان هرطوقي وأمر الكنيسة باستخدام ترجمات أخرى للإنجيل. [1]

ملاحظة مهمة يجب التنبيه إليها وهي أن فكرة تجميع كتابات العهد الجديد في كتاب واحد _وإن كان لا يشمل جميع الأسفار المتداولة اليوم_ هي فكرة هرطوقية غنوسية، جاءت كمبادرة ممن تعتبرهم الكنيسة آنذاك مبتدعون بعيدون عن التعليم القويم، وقد كانت مبادرتهم نابعة عن رغبتهم في تبرير معتقداتهم وإثبات صحتها وزيف معتقدات مخالفيهم وكذلك محاولة إزالة الاختلاف والتناقض بين الأسفار التي كانت بين أيديهم، فالفضل أولا وآخرا يعود إلى مركيون وتاتيان وغيرهم من الغنوسيين.

في سنة 1740م وجد راهب اسمه "موراتوري" نص لحالة القانون خلال القرن الثاني وهو عبارة عن مقتطفات من مخطوطة في مكتبة أمبروسياني في ميلان الإيطالية، وهذا القانون عرف _فيما بعد_ بقانون موراتوري ويعود هذا النص إلى عام 200م تقريبا، على الأرجح أنه مكتوب في كنيسة روما...يذكر هذا القانون (23)كتابا من كتب العهد الجديد مع معلومات مداخل مختصرة. وتغيبت رسالة العبرانيين التي حتى نهاية القرن الرابع لم تدرج بين الكتب القانونية في الغرب، كما غابت رسالة بطرس الأولى من القانون غير مفسر على الرغم من أنها كانت تعتبر قانونية من قبل ايريناوس، ترتليانوي، كليمندس الإسكندري وايبوليتوس. [2]

أما حالة القانون في بدايات القرن الثالث فنستطيع رصدها في أعمال أوريجانوس (185-253)م الذي كان يسافر إلى كنائس كثيرة (اليونان آسيا الصغرى روما مصر فلسطين) وكان يعرف آراء الكنائس المختلفة فيما يختص بكتب العهد الجديد...ويستخدم أوريجانوس تعبير العهد الجديد الذي كان قد ثبت استعماله، ورتب أسفاره في مجموعتين: الكتب المعترف بها أو التي لا اعتراض عليها والكتب المشكوك بأمرها.

---

[1] – تاريخ الكتاب المقدس، ستيفن م. ميلر وروبرت ف. هوبر، مرجع سابق، ص93.

[2] – تاريخ قانون العهد الجديد، يوحنا كرافيذوبولوس، ترجمة عامر خميس، فرع مار بولس، 2004م، ص7-8.

في **الفئة الأولى**: الأناجيل الأربعة ورسائل بولس الـــ13 والرسالة إلى العبرانيين، سفر الأعمال، رسالة بطرس الأولى، رسالة يوحنا والرؤية.

في **الفئة الثانية**: وتدعى المشكوك بها لأن الكنائس لم توافق عليها بالإجماع وهي رسالة بطرس الثانية ورسالة يوحنا الثانية والثالثة الجامعة، رسالة يعقوب، رسالة يهوذا.[1]

نلاحظ في تقسيم أوريجانوس أنه جعل رسالة بولس إلى العبرانيين، ورؤيا يوحنا ضمن الأسفار القانونية، وهما في الحقيقة سفران مشكوك في نسبتهما إلى من نسبت إليهم، وساد لغط كبير قبل انضمامهما إلى الأسفار القانونية، والغريب في الأمر أن أوريجانوس عند حديثه عن الرسالة إلى العبرانيين يقر صراحة أنه لا يعلم من كاتبها يقول: "...أما من كتب الرسالة يقينا فالله أعلم، يقول بعض من سبقونا إن اكليمنضس أسقف روما كتب الرسالة، والآخرون إن كاتبها هو لوقا، مؤلف الإنجيل وسفر الأعمال. [2]

لقد كان هناك الكثير من النقاش بشأن كاتب العبرانيين، لأن الرسالة نفسها لا تشير لكاتبها، ربما كان التخمين الأكثر شيوعاً على مر القرون أن بولس الرسول هو الكاتب ...الشيء الوحيد المتأكد منه من قبل بعض المفسرين، هو أن الكاتب ليس بولس. آخرون اقترحوا أن إكلمندس هو الكاتب واعتبر برنابا من طرف أناس آخرين أنه هو الكاتب، مارثن لوثر ينفي كون الرسالة بولسية وينسب الرسالة لأبلس...آخرون قد اقترحوا مثل بريسكيلا، فيليبس، سيلا، وابفراس، ولكن هذه كلها تخمينات، ومن الواضح أنه يجب علينا أن يُعترف أنه لا يوجد ما يكفي من الأدلة لنعرف على وجه اليقين ذاك الذي كتب رسالة العبرانيين، فكاتب الرسالة للعبرانيين مجهول، وتاريخها كذل مجهول.[3]

يضيف ريموند براون جازما:" عناصر في صياغة ولاهوت رسالة العبرانيين تشابه مع أعمال أخرى تحمل اسم بولس .مع ذلك، الأدلة ضد كتابة بولس للرسالة للعبرانيين أدلة ساحقة".[4]

إذن، فالنقاش في الغرب دائرا حول قانونية الرسالة إلى العبرانيين وليس سفر الرؤيا كما في الشرق، ففي منتصف القرن الثالث كانت المسيحية في الغرب لا تعترف بقانونية الرسالة إلى العبرانيين، ولا تعتمد سوى الثلاث الرسائل الجامعة المذكورة.

---

(1) – تاريخ قانون العهد الجديد، يوحنا كرافيذوبولوس، مرجع سابق، ص8-9.

(2) – تاريخ الكنيسة، يوسابيوس القيصري، ترجمة القمص مرقس داود، مكتبة المحبة، القاهرة، 1998م، ص276.

(3)- Hampton Keathley IV, The Argument of Hebrews, Posted 08-12-2004.

(4)- Raymond Edward Brown, An introduction to the New Testament, Doubleday, 1997, Page694.

بدأ تأثير القانون الإسكندري أولا على كنيسة شمال أفريقيا اللاتينية، وأثرت شخصية القديس أثناسيوس الرسولي أثناء نفيه في تريف بفرنسا على قبول الرسالة إلى العبرانيين، ثم استطاع أمبروسيوس أسقف ميلانو وروفينوس المؤرخ الكنسي وجيروم الناسك والمؤرخ أوغسطينوس أسقف هيبو —من أباء الغرب– أن يكون لهم الأثر الفعال في قبول بقية الأسفار المختلف عليها في أواخر القرن الرابع.[1]

بالنسبة لرؤيا يوحنا فقد تحدث عنها ديونيسيوس السكندري في رسائله الفصيحة، وأعطى صورة عن الخلاف الذي كان سائدا حول هذا السفر ثم أبدى رأيه، يقول: لقد رفض البعض ممن سبقونا السفر وتحاشوه كلية، منتقدينه إصحاحا إصحاحا، ومدعين بأنه بلا معنى، وعديم البراهين، وقائلين بأن عنوانه مزور...لأنهم يقولون إنه ليس من تصنيف يوحنا، ولا هو رؤيا لأنه يحجبه حجاب كثيف من الغموض."[2] وعن رأيه في السفر يقول«لأجل هذا لا أنكر أنه كان يدعى يوحنا، وأن هذا السفر من كتابة شخص يدعى يوحنا، وأوافق أيضا أنه من تصنيف رجل قديس ملهم بالروح القدس، ولكني لا أصدق بأنه هو الرسول ابن زبدي، أخ يعقوب كاتب إنجيل يوحنا والرسالة الجامعة».[3]

ومن شهادات المعاصرين لأوريجانوس في روما هيبوليتس تلميذ إيرينيئوس الذي قبل مثل معلمه اثنين وعشرين سفرا فقط للعهد الجديد، إذ لم يعترف بالرسالة إلى العبرانيين لأن كاتبها غير معروف، ولم يقبل سوى ثلاث رسائل جامعة وهي: بطرس الأولى ويوحنا الأولى والثانية، إلا أنه أقر باستخدامه لكتابات مسيحية أخرى كان يعتبرها البعض الآخر قانونية، منها الرسالة إلى العبرانيين ورسائل بطرس الثانية ويعقوب ويهوذا وكتاب الراعي لهرماس.[4]

كتاب الراعي لهرماس، من المؤلفات الغير قانونية التي كان لها مكانة مرموقة في القرون المسيحية الأولى، ترجم سريعا من اليونانية إلى اللاتينية في القرن الثاني. وقد امتدحه رجال الكنيسة المشهورين مثل إيريناوس وكليمنضس الإسكندري، وقد أوصى بعضهم بقراءتها ولكن ليس علنا في الكنيسة ولكن على انفراد في البيت...سمي الكتاب الراعي لأن الملاك الذي ظهر لكاتبه ظهر بهيئة راع.[5]

---

[1] – فكرة عامة عن الكتاب المقدس، رهبان دير الأنبا مقار، دار مجلة مرقس، القاهرة، 2003م، ص76.

[2] – تاريخ الكنيسة، يوسابيوس، ص329.

[3] – المرجع نفسه، ص330.

[4] – فكرة عامة عن الكتاب المقدس، رهبان دير الأنبا مقار، ص75.

[5] – نظرة شاملة لعلم الباترولوجي في القرون الستة الأولى، تادرس ملطي يعقوب، كنيسة الشهيد مارجرجس، الإسكندرية، ط1، 2008م، ص 43-44.

ذكر يوسابيوس أن إيريناوس أسقف ليون كان يؤمن أن سفر راعي هرماس يقع ضمن أسفار الكتاب المقدس:«..وقد ذكر أيضا رسالة يوحنا الأولى مقتبسا أدلة كثيرة منها وأيضا من رسالة بطرس الأولى، وهو لا يعرف كتاب الراعي فقط بل أيضا يقبله».[1]

في كتابه وصف المناظر يعد اكليمنضس 215م، كل من ورؤيا بطرس، وبرنابا وحي ويتكلم عنهم كأسفار قانونية. [2]

ولم يقتصر الخلاف حول قانونية الأسفار المذكورة سالفا وأيها قانونية مقدسة بل ظهرت مجموعات وأسفار أخرى ألغت حتى قداسة الأناجيل الأربعة التي اعتقد الكثير من المسيحيين في القرون الأولى أنه لا خلاف في نسبتها إلى رسل المسيح وتلاميذهم، فالكنيسة السورية أخذت منحا آخر مخالفا للكنائس الأخرى في مجموع أسفار العهد الجديد، فبدل الأناجيل الأربعة قبلت كتاب يسمى «الدياطسرون» وقد كانت لهذا الكتاب حظوة وقبول لدى كنائس الشرق الأوسط، ثم رفضت الرسائل الجامعة بأكملها، ولم تعتبر سفر الرؤيا ضمن الأسفار الوحي، كما أضافوا رسالة لبولس عرفت بالرسالة الثالثة إلى كورنثوس

جاء في كتاب فكرة عامة عن الكتاب المقدس:« ومن الواضح أن الكنيسة السورية كانت متخلفة عن الكنائس الأخرى الناطقة باليونانية واللاتينية في معرفتها بأسفار العهد الجديد، فحتى منتصف القرن الرابع لم يقبل أفراهات أحد آباء الكنيسة هناك سوى كتاب الدياتيسارون ورسائل بولس الرسول الأربعة عشر وسفر أعمال الرسل، وفي أواخر القرن الرابع ذكر القديس أفرآم[3] نفس أسفار العهد الجديد السابقة وأضاف عليها رسالة جديدة لبولس الرسول سماها الرسالة الثالثة لكورنثوس. إلا أن القديس أفرآم بين معرفته بأسفار أخرى ذكر من ضمنها الأناجيل الأربعة».[4]

---

[1] – تاريخ الكنيسة، يوسابيوس، ص215.

[2] – المرجع نفسه، ص216.

[3] – أحد الشخصيات الشهيرة في الكنيسة السورية.

[4] – فكرة عامة عن الكتاب المقدس، رهبان دير الأنبا مقار، ص77.

في سنة (367)م كتب القديس أثناسيوس الرسالة الفصيحة 39، وهي أهم رسالة فصيحة من بين رسائله الخمس والأربعين، ولها مكانتها الخاصة وأهميتها لما تحويه من قائمة بالأسفار القانونية للكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد، قدمها أثناسيوس لشعبه من أجل ضبط الأسفار التي يجب أن تقرأ والتحذير من أسفار الأبوكريفا المنحولة على الأنبياء والرسل، والتي يستند إليها الهراطقة في الدفاع وإثبات آرائهم الزائفة على حد اعتقاده.

يقول أثناسيوس في الرسالة الفصيحة39: «...وإنه ليس من الممل التكلم عن العهد الجديد أيضا، فهذه الكتب هي: أناجيل متى ومرقس ولوقا ويوحنا، ثم أعمال الرسل. وسبع رسائل وهي كالتالي: ليعقوب واحدة ولبطرس اثنتان، ثم ثلاث ليوحنا، وبعدهم واحدة ليهوذا، ثم بعد ذلك أربع عشرة رسالة لبولس مكتوبة بالترتيب هكذا: الأولى لرومية ثم لكورنثوس اثنتان، ومن بعدهم واحدة للغلاطيين، ثم بعد ذلك واحدة للأفسسيين، ثم واحدة للفلبيين، ثم واحدة للكولوسيين، ثم اثنتان لتسالونيكي، ثم للعبرانيين واحدة، ثم اثنتان لتيموثيئوس، وواحدة لتيطس والأخيرة لفيلمون. ثم رؤيا يوحنا، وهذه هي ينابيع الخلاص، لأولئك العطاش، يشبعون من كلمات الحياة التي بها، وبهذه فقط يكرز بتعليم مخافة الله، ولا أحد يزيد عليها ولا ينقص منها».[1]

كان هذا أول نص معتمد لدى المسيحيين في تحديد أسفار العهد الجديد السبع والعشرين وما عداها أبوكريفا لا يجب الأخذ بها، باستثناء كتاب تعاليم الرسل والراعي اللذين لم يحددا ضمن الكتب القانونية لكنها معينة من قبل آباء الكنيسة لكي تقرأ، والغريب أن الخلاف بين المسيحيين بشأن أسفار العهد الجديد لم ينقطع حتى بعد تحديد أثناسيوس للأسفار المقدسة وظل النزاع قائما ووجد آباء مثل أمفيلوسيوس الايقونيمي وجريجوري النيزينزي ويوحنا الدمشقي لم يعترفوا بالقائمة الأثناسيوسية وخالفوها بالنقص أو بالزيادة.

مع نهاية القرن الرابع أصدر مجمع قرطاج 397م، مرسوما يقضي بأنه: "عدا الأسفار القانونية لا يمكن قراءة أي سفر آخر في الكنيسة تحت مسمى الأسفار المقدسة". ويسرد قائمة بالأسفار السبعة والعشرين التي تشكل العهد الجديد.[2]

[1] – الرسالة الفصيحة 39، القديس أثناسيوس الرسولي، مجلة مدرسة الإسكندرية، السنة الخامسة، العدد 3، 2003م، ص279-280.

[2] –قصة الكتاب المقدس، ف.ف.بروس، ج.أ. بايكر وآخرون، ترجمة ندى بريدي، دار الثقافة، القاهرة، ط1، 2012م ص63.

4- الإطار الزماني والمكاني لقانونية الأسفار.

رأينا في المطلب السابق حالة التخبط والاختلاف بين المسيحيين بمختلف طوائفهم حول الأسفار التي يجب أن تنضم إلى العهد الجديد وتصبغ بصبغة القانونية، وقد كان الخلاف واسعا إلى درجة إلغاء وعدم الاعتراف بأسفار كانت في القرن الأول تعد كتبا مقدسة ومرجعا للمسحيين إلى جانب كتب التوراة والشريعة، وقد حاول أثناسيوس سنة 367م أن يحسم هذا الخلاف بتقديمه قائمة من (27) سفرا اعتبرها ينبوع الخلاص الذي يجب أن يرتوي منه المسيحيون ويقووا به إيمانهم، واعتبر ما عداه من الأسفار أبوكريفا مزورة لا يجب الالتفات إليها باستثناء سفر الراعي الذي لا بأس في الرجوع إليه رغم أنه لم يقنن.

لكن الخلاف ظل متواصلا، وقد احتاج العهد الجديد قرونا عدة للاستقرار على ما هو عليه اليوم، يقول فهيم عزيز في هذا الصدد: «لكن قانونية أسفار العهد الجديد لم تتم في وقت واحد، ولم يكن يكفيها جيل أو جيلان بل استمرت مدة طويلة، ولم تقف الكنائس المختلفة موقفا موحدا من الأسفار المختلفة، بل اختلفت آراؤها من جهة بعض الأسفار، واستمرت في ذلك حقبة طويلة».[1]

وبالفعل توالت مجامع كنسية في شمال إفريقيا وكان من المهام الرئسية المنوطة إليها، تحديد القائمة النهائية لقانون العهد الجديد والبت في ذلك، فكان مجمع هيبو سنة 393م وتبعه مجمع قرطاجة بعد خمس سنوات من انعقاد المجمع الأول، يقول عبد المسيح اسطفانوس في كتابه تقديم الكتاب المقدس: «أما مجمع هيبو والذي انعقد عام 393م فوضع قائمة بأسفار العهد الجديد، هي نفسها الأسفار المعروفة عندنا اليوم. وقرر سنودس (أي مجمع) قرطاجة عام 397م أن تقتصر قراءة الكتب المقدسة في الكنائس على الأسفار القانونية. ويلاحظ المرء أن قائمة أسفار العهد الجديد التي وضعها السنودس هي نفسها كتابات العهد الجديد التي بين أيدينا اليوم. وليحذّر من الكتابات المنحولة والتي تدَّعي أحياناً أنها صادرة من رسل المسيح.[2]

ويقول متى المسكين: ولم تستطع الكنيسة أن تستقر بخصوص تحديد الأسفار المقدسة تحديدا نهائيا إلا في نهاية القرن الرابع، لأن بعض الرسائل كانت محل تردد. وأخيرا، فمنها ما حذف ومنها ما استقر عليه نهائيا في القانون. وآخر تقنين للأسفار المقدسة تم في مجمعين بشمال أفريقيا واحد في مدينة هيبو عام 393م،

---

[1] – المدخل إلى العهد الجديد، فهيم عزيز، ص154.

[2] –تقديم تاريخ الكتاب المقدس، (تاريخه، صحته، ترجماته)، عبد المسيح اسطفانوس، دار الكتاب المقدس، مصر، ط2، 2008م، ص46-47.

والآخر في قرطاجنة سنة 397م بحضور القديس أغسطينيوس، حيث صار الكتاب المقدس بصورته التي لا يزال عليها حتى اليوم. [1]

الأمر الغريب أن النزاع حول قانونية الأسفار المقدسة ظل قائما ولم يحسم في مجمع قرطاجة، بل استمر إلى أن عقد مجمع ترنت (Council of Trent) سنة 1545م، بدوراته الأربع، اهتمت الدورة الرابعة المنعقدة بتاريخ 1546/02/08م، بقانون الكتب والانتقادات الموجهة إليه، وانقسم الآباء في هذا الأمر إلى ثلاث مجموعات، تتداول كل واحدة منها باشراف رئيس لها، ولقد عرفت المجموعة الثانية التي ترأسها الكاردينال Cervino مناقشات أكثر حدة وأهمية، حيث تساءل الكاردينال إذا كان ضروريا فحص الأدلة المعروضة ضد قانونية الكتب المتنازع فيها أو لمصلحتها، فانقسم أعضاء المجموعة، فرأى بعضهم أن هذه الأدلة جرى فحصها على نحو كاف، ونوقشت في الأوقات السابقة، ويكفي أن يعطي المجمع لائحة هذه الكتب، بينما رأى بعضهم أن من المستحسن إيراد هذه الأدلة من دون إدانة ما جرى إثباته من قبل مجددا، ولو مناقشة سرية. [2]

وأخيرا وبعد سجال طويل،أعطى المجمع قائمة للكتب القانونية وأدرجها ضمن منشوره وهي كالتالي:
العهد الجديد: الأناجيل الأربعة وفق متى، مرقص، لوقا، يوحنا، وأعمال الرسل التي كتبها لوقا الإنجيلي، وأربع عشرة رسالة لبولس، إلى أهل رومية، كونثوي، غلاطية، أفسس، فليبي، كولوسي، لتسالونيك، تيموثاوس، وتيطس وفيلمون وإلى العبرانيين، ورسالتا بطرس الرسول، ورسائل يوحنا الرسول الثلاث، ورسالة يعقوب الرسول، ورسالة يهوذا الرسول، ورؤيا يوحنا الرسول، وإذا لم يقبل أحد هذه الكتب بأنها مقدسة وقانونية بكل أجزائها، وكما تقرأ في الكنائس الكاثوليكية، وكما وجدناها في النسخة اللاتينية الفولجاتا، أو احتقرها عن علم بها وعن اختيار فهو ملعون. [3]

لقد تم الفصل في قانونية الأسفار المقدسة في مجمع ترنت عن طريق التصويت، وهو الأمر الذي يثير الدهشة، إذا كيف يستقيم اختيار الأسفار الملهمة والموحى بها عن طريق التصويت؟!.

يقول بروس متزجر في كتابه قانون العهد الجديد the canon of the new testment أنه في الثامن من أفريل سنة 1546م وبغالبية 24 صوتا مقابل 15 و بامتناع 16 صوتا، أصدر المجلس

---

[1] – التقليد وأهميته في الإيمان المسيحي، متى المسكين، ص103.

[2] – تاريخ وعقائد الكتاب المقدس بين إشكالية التقنين والتقديس، يوسف الكلام، دار صفحات، سوريا، ط1، 2009م، ص107. بتصرف.

[3] – المرجع نفسه، ص110.

مرسوما والذي من خلاله تم ولأول مرة في تاريخ الكنيسة اعتبار موضوع محتويات الكتاب المقدس مادة حتمية (مطلقة) للإيمان، ثم إن المجلس العام العالمي الموقر لترنت، كما ذكر في المرسوم، اقتداء بالآباء الأرثوذكس، يستقبل و يبجل كل كتب العهدين القديم و الجديد...ويبجلها بشكل متساو من الولاء و الإخلاص. [1]

إذن هذه صورة موجزة عن الطريق الذي سلكته كتابات العهد الجديد إلى القانونية، وتم شبه إجماع بين المسيحيين في اعتماد 27 سفرا واستبعاد ما عداها من الأسفار، وبقيت الكنيسة الحبشية الأثيوبية خارج هذا الإجماع، واستقلت لائحة للأسفار تزيد عن لائحة قانون العهد الجديد المتفق عليه بين الطوائف المسيحية الأخرى بسبعة أسفار، وبذلك تكون الكنيسة الحبشية الأثيوبية صاحبة أكبر كتاب مقدس بين جميع الطوائف المسيحية.

تقول دائرة المعارف الكتابية: يتكون الكتاب المقدس الحبشي من46 سفراً في العهد القديم،35 سفراً في العهد الجديد فعلاوة على الأسفار القانونية (المعترف بها)، فإنهم يقبلون راعي هرماس وقوانين المجامع ورسائل أكليمنضس والمكابيين وطوبيا ويهوديت والحكمة ويشوع بن سيراخ وباروخ وأسفار أسدراس الأربعة، وصعود إشعياء، ويوسف بن جوريون وأخنوخ واليوبيل.[2]

5–المعايير المحددة لقانونية العهد الجديد.

إن اختلاف المسيحيين حول الأسفار التي يجب أن تكون ضمن كتابهم المقدس كان نتيجة اختلافهم وتحديدهم للمعايير التي تميز السفر القانوني من غيره، فمنهم من رأى أن المعيار المحدد للقانونية هو الوحي، فإذا كان السفر موحا به عن طريق الروح القدس فهو أهل للقانونية، ومنهم من رأى أن التقليد وما سلم من الرسل والآباء من شهادات حول تلك الكتب هو المعيار الأوحد لسلطتها وقداستها، أما الفريق الثالث فقد ألغى المعيارين السابقين واعتبر أن الكتب المقدسة لم تكن لها سلطة يوما ما وإنما بمرور الزمن اكتسبت القبول في ضمير الجماعة المسيحية دون سبب موضوعي. وسأحاول في هذا المطلب التطرق إلى هذه الآراء على حدى:

---

[1] - The Canon of the New Testament. Its Origin, Development, and Significance. Bruce M. Metzger- pg 246.

[2] – دائرة المعارف الكتابية، وليام وهبة بباوي ومجموعة من اللاهوتيين، دار الثقافة، مصر، مج1، ص83.

يقول جوش ماكدويل وهو من أصحاب معيار الوحي: "ومن الجدير بالملاحظة أن الكنيسة لم تقرر قانونية الأسفار فهي لم تحدد أي الأسفار هي المقدسة والموحى بها من الله. ولكنها أدركت أو اكتشفت ما هي الأسفار الموحى بها من البداية. وبعبارة أخرى لا يعد أي سفر كلمة الله لأن شعب الله قبله. ولكن شعب الله قبله لأنه كلمة الله. أي أن الله هو الذي يعطي السفر سلطانه الإلهي، وليس شعب الله. فهم يكتشفون السلطان الإلهي الذي يعطيه الله للسفر ليس إلا". [1]

وقد حدد ماكدويل مجموعة من الشروط التي يستوجب توفرها في السفر القانوني تدور في مجملها حول معيار الوحي وهي كالتالي:

أ-هل كتب السفر بواسطة أحد أنبياء الله؟ فإذا كان كاتبه يتحدث باسم الله حقاً، إذا فهو كلمة الله.

ب-هل كان الكاتب مؤيداً بأعمال الله؟ فالمعجزة هي عمل الله الذي يؤيد كلمة الله التي يقدمها نبي الله لشعب الله. إنها العلامة التي تثبت بشارته والآية التي تؤيد رسالته.

ج-هل تعلَّم رسالة السفر بالحق عن الله؟ لا يمكن أن يناقض الله نفسه. ولا يمكن أن يتكلم بالكذب ومن ثم لا يمكن للسفر الذي يتكلم بالأكاذيب أن يكون كلمة الله.

د- هل تظهر قوة الله في السفر؟ كان آباء الكنيسة يؤمنون أن كلمة الله حية وفعالة ومن ثم فلابد أن يكون لها قوة مؤثرة للتعليم والتبشير.

هـ- هل قبل رجال الله السفر؟ أي خلاف ينشأ بعد ذلك بشأن قانونية سفر معين، فإن أفضل من يحكم على صدق وحيه هم الذين عرفوا كاتب السفر حق المعرفة. [2]

يقول يوسف رياض في كتابه (وحي الكتاب المقدس): إذا فتقدير قانونية الأسفار جاء نتيجة وحيها وليس بقرار بشري أو استحسان إنساني. إن كتابات الرسل _كما رأينا_ قبلت من الكنيسة في البداية وقت أن كان الرسل لازالوا موجودين. ثم عندما جاء دور تقرير قانونية الأسفار، فإن الكنيسة لم تقرر ما تقبله وما ترفضه، بل إنها انحنت في تقدير واعتبار لما كان فعلا بين يديها. فمثلا لا نقرأ إطلاقا أن الكنيسة اجتمعت لكي تقرر كم إنجيل يلزمها أو يكفيها، بل إذ كان بين أيدي القديسين أربعة أناجيل، بالإضافة

[1] – برهان يتطلب قرارا، جوش ماكدويل، ترجمة منيس عبد النور، دار الثقافة، القاهرة، ص26.
[2] – المرجع نفسه، ص26-27.

إلى سفر الأعمال والرسائل والرؤيا، مزودة بسلطان الرسل والأنبياء، وداخليا بشهادة الروح القدس، فقد ضمت هذه إلى جملة الأسفار القانونية. الكنيسة إذا ليست هي مخترعة القانونية بل مكتشفة لها. [1]

أما من يتمسك بالتقليد أو التسليم كمعيار لقبول الأسفار الإلهية، فيعتبرون أن كل ما سلم من طرف الرسل والآباء يحمل القداسة في حد ذاته، لأن لهؤلاء سلطة اقتبسوها من سلطة السيد المسيح، بل إن الكنيسة قد قبلت أسفارا حملت أسماء رسل المسيح وتلامذتهم ليس على وجه التحقيق أنهم هم من دونوا تلك الأسفار وإنما فقط لأن كاتب السفر لم تكن نيته الدس والتزوير بل بيان التعاليم الحقيقة فوجب أن يحظى بإيمان المسيحيين وقبولهم.

جاء في تاريخ الفكر المسيحي عند آباء الكنيسة: " لقد شهدت القرون الخمسة الأولى كتابات مسيحية عديدة متنوعة الأنماط الأدبية كانت غايتها الأولى تدوين تعاليم السيد المسيح الصحيحة لحفظها، وأصبح من ثم مقياس صحة هذه الكتابات سلطة الرسل المتحدرة رأسا من السيد المسيح، وأصبح كل مؤلف لم يكتبه الرسل أو تلاميذهم، ينسبه صاحبه إليهم من غير أن يكون لديه نية التزوير والغش، إذ كان قصده أن يثبت أن ما ينطوي عليه هذا المؤلف من تعاليم هو حقيقي وصحيح جدير بأن يحظى بإيمان المسيحيين، وإذا لم تكن هذه الكتابات تتمتع بالنوعية عينها وبمقياس الثقة عينه، أحجمت الجماعات المسيحية عن تصديقها والاعتراف بها كلها...وعلى هذا قام، في ما يقارب منتصف القرن الثاني تفاهم مبني على التقليد كان بمثابة المقياس أو القاعدة أو القانون الحاسم لتحديد مجموعة أسفار العهد الجديد القانونية".[2]

وفي هذا الصدد يقول يوحنا كرافيذويولوس:" إن الكتب التي كونت العهد الجديد هي الجزء المكتوب من الحقيقة المسيحية المسلمة شفويا، ولكن حتى هذه الكتب لم تعرف في ذلك العصر ككتاب مقدس إلا أنها كانت مقبولة في ضمير المسيحيين لمصدرها الرسولي، ولانسجامها مع الحقيقة الكنسية كتقليد حي".[3]

ويقول بارت أيرمان في كتابه (Lost Christianities)" إن الإقرار بقانونية الأسفار التي بين أيدينا كمسيحيين لا يرجع لقرارات مجمعية، أو اعترافات سلطة مؤسسة مسيحية فرضته على الشعب المسيحي

---

[1] – وحي الكتاب المقدس، يوسف رياض، الإسكندرية، يناير، 1998م، ص25.

[2] – تاريخ الفكر المسيحي عند آباء الكنيسة، كيرلس سليم، حنا الفاخوري، جوزيف العبسي، منشورات المكتبة البولسية، بيروت، ط1، 2001م، ص37.

[3] – تاريخ قانون العهد الجديد، يوحنا كرافيذوبولوس، ص4-5.

كفرض، لكن من خلال إجماع تلقائي فرض نفسه على المشهد، وكان متوافق مع الإيمان المسيحي المسلم".[1]

أما أنصار التيار الثالث فيرون في قانونية العهد الجديد والمعايير التي تم بموجبها تعيين ذلك القانون، أنه لم تكن لكتابات العهد الجديد أيه سلطة منذ البدء كما يزعم دعاة الوحي والتقليد وإنما بمرور الأجيال والقرون تحلى بتلك القدسية التي منحته إياه الجماعات والطوائف الدينية المسيحية، وهو ذاته ما حدث لكتابات العهد القديم حين اكتسب قداسته من الجماعات الدينية اليهودية.

يقول الأب ثيودور ستيليانوبولوس من العلماء الأورثذكس:

«...في كل حال أغلب أسفار الكتاب لم تدع سلطة كونها كتبا مقدسة، فهي لم تمتلك أي سلطة في أيام وضعها، بل الجماعات الدينية اليهودية والمسيحية منحتها هذه السلطة عبر القرون...فقد اكتسبت هذه الكتب السلطة المقدسة ببطء إلى أن توصلت إلى القيام بدور مهم في إظهار المعتقد والممارسة وتحديدهما. لقد حفظت الجماعات الإيمانية اليهودية والمسيحية أسفار الكتاب انتقائيا وجمعتها تدريجيا في مجموعات مقدسة خلال قرون عدة». [2]

تبقى أسئلة مهمة للغاية لا زالت قائمة إلى اليوم ويجب أن تطرح في هذا المطلب، ومن الجدير الإجابة عليها وإلا أصبح كل من معيار الوحي والتقليد مجرد تبريرات ذاتية بعيدة كل البعد عن الموضوعية: لماذا أبعدت بعض الأسفار عن قائمة العهد الجديد رغم أنها كانت من الكتب المقدسة المعتمدة عند المسيحيين في الجيل الأول؟ ولماذا حكم على تلك الأسفار التي تضمنها العهد الجديد بأنها موحى بها رغم الكم الهائل من التناقضات والاختلاف والغموض الذي يسود مؤلفيها قبل كتاباتهم؟ ولماذا لم تعتبر بعض كتب الأبوكريفا كتبا موحا بها رغم أنها استلمت عن طريق التقليد ؟!.

خاتمة:

إن القانونية لم تتأت للعهد الجديد بين عشية وضحاها، لقد كان هناك تاريخ طويل بداية من القرن الثاني الميلادي إلى القرن السادس عشر في هذه الفترة تراوحت كتابات العهد الجديد بين الرفض والقبول، واشتد النزاع والخلاف في كثير من الأسفار والرسائل التي حامت حولها الشكوك في نسبتها إلى من نسبت إليهم.

---

[1] -Lost Christianities: The Battles for Scripture and the Faiths We Never Knew Paperback –by Bart D. Ehrman September, 2005, pg 246.

[2] – العهد الجديد نظرة أرثوذكسية، ثيودور ستيليانوبولوس، تعريب أنطوان ملكي، مطابع الفداء، دمشق، 2004م، ص23-24.

ولم يقتصر الخلاف على آباء الكنيسة في شكل آراء شخصية، وإنما طال كنائس بأكملها في الشرق والغرب. فلم تقف موقفا موحدا بل كل كنيسة تشبثت بما رأته الأقرب إلى القانونية.

بعد محاولات لتحديد مجموعة من الأسفار وإعطائها صبغة قانونية، بداية بمبادرة كل من ماركيون الذي يصنف في خانة الهراطقة، استقر رأي الكنائس على تحديد 27 سفرا اعتبرت هي الاسفار القانونية المقدسة التي يجب أن تعتمد في جمع الكنائس، ففي مجمع ترنت المنعقد سنة 1545م وفي دورته الرابعة سنة 1546م، وكانت النتيجة 24 صوتا موافق على الأسفار المدرجة اليوم ضمن العهد الجديد، و 15 صوتا رافضا، و 16 ممتنعا عن التصويت، بموجب نتائج هذا التصويت أصدر المجلس مرسوما والذي من خلاله تم ولأول مرة في تاريخ الكنيسة اعتبار موضوع محتويات الكتاب المقدس مادة حتمية (مطلقة) للإيمان.

الغريب في تاريخ قانونية كتابات العهد الجديد، أن أول مبادرة لإضفاء صفة القانونية على مجموعة من أسفار العهد الجديد كانت في القرون الأولى على يد من اعتبروا في نظر الكنيسة هراطقة خارجون عن التعليم المستقيم. الأمر الثاني، أن اتفاق المسيحيين على مجموعة من الأسفار وضمها في كتاب واحد أطلق عليه اسم العهد الجديد كان عن طريق التصويت، وهو أمر لا يقبله عاقل، إذ كيف يستشار أناس غير معصومين للفصل في كتابات تعتبر عند أغلب المسيحيين أنها موحى بها عن طريق روح القدس؟!. الأمر الثالث هو أنه إلى اليوم لا تعرف المعايير التي بموجبها اختيرت أسفار العهد الجديد السبع والعشرين لتكون هي بعينها الأسفار القانونية المقدسة، واستبعاد أسفار كانت في يوم من الأيام معتمدة عند عامة المسيحيين وفي الكنائس المختلفة، وإدراج أسفار لم تكن يوما تحظى باهتمام بل مشكوك في من نسبت إليه بالأساس.

قائمة المصادر والمراجع:

- برهان يتطلب قرارا، جوش ماكدويل، ترجمة منيس عبد النور، دار الثقافة، القاهرة.
- تاريخ قانون العهد الجديد، يوحنا كرافيذوبولوس، ترجمة عامر خميس، فرع مار بولس، دمشق، 2004م.
- تاريخ الفكر المسيحي عند آباء الكنيسة، كيرلس سليم، حنا الفاخوري، جوزيف العبسي، منشورات المكتبة البولسية، بيروت، ط1، 2001م.
- تاريخ وعقائد الكتاب المقدس بين إشكالية التقنين والتقديس، يوسف الكلام، دار صفحات، سوريا، ط1، 2009م.
- تاريخ الكتاب المقدس، ستيفن م. ميلر وروبرت ف. هوبر، ترجمة وليم وهبة، دار الثقافة، القاهرة، ط1، 2008م.

– تاريخ الكنيسة، يوسابيوس القيصري، ترجمة القمص مرقس داود، مكتبة المحبة، القاهرة، 1998م
– تقديم تاريخ الكتاب المقدس، (تاريخه، صحته، ترجماته)، عبد المسيح اسطفانوس، دار الكتاب المقدس، مصر، ط2، 2008م.
– دائرة المعارف الكتابية، وليام وهبة بباوي ومجموعة من اللاهوتيين، دار الثقافة، مصر، مج1.
– الرسالة الفصيحة 39، القديس أثناسيوس الرسولي، مجلة مدرسة الإسكندرية، السنة الخامسة، العدد3، 2003م.
– العهد الجديد نظرة أرثوذكسية، ثيودور ستيليانوبولوس، تعريب أنطوان ملكي، مطابع الفداء، دمشق، 2004م.
– فكرة عامة عن الكتاب المقدس، رهبان دير الأنبا مقار، دار مجلة مرقس، القاهرة، 2003م.
– قصة الكتاب المقدس، ف.ف.بروس، ج.أ. بايكر وآخرون، ترجمة ندى بريدي، دار الثقافة، القاهرة، ط1، 2012م.
– المدخل إلى العهد الجديد، فهيم عزيز، دار الثقافة المسيحية، القاهرة،
– نظرة شاملة لعلم الباترولوجي في القرون الستة الأولى، تادرس ملطي يعقوب، كنيسة الشهيد مارجرجس، الإسكندرية، ط1، 2008م.
– وحي الكتاب المقدس، يوسف رياض، الإسكندرية، يناير، 1998م.
– الهرطقة في المسيحية، ج.ويلتر، ترجمة جمال سالم، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2007م.

الكتب الأجنبية:

The Canon of the New Testament. Its Origin, Development, and Significance. - .2012 Bruce M. Metzger.
Lost Christianities: The Battles for Scripture and the Faiths We Never Knew - .Paperback –by Bart D. Ehrman September, 2005
- Raymond Edward Brown, An introduction to the New Testament, Doubleday, 1997.
.- Hampton Keathley IV, The Argument of Hebrews, Posted 08-12-2004

المواقع الإلكترونية:

http ://www.newadvent.org/cathen/03274a.htm -2015